# ديناميات جديدة للعلاقات الأورو-متوسطية؟ تسوية «ارتباك غير ضروري» بين الاتحاد من أجل المتوسط وسياسة الجوار الأوروبية

**إرزيبت ن. روزا**

أستاذة ومستشارة أكاديمية، معهد الاقتصاد العالمي، IWE، المجر

في الفضاء الأورو-متوسطي، أصبح الأساس المنطقي - الأمن والتعاون - الذي تم تطويره في العقود الماضية، مدعومًا بشكل متزايد، غير أن الأساليب أصبحت تثير تساؤلات حول التنفيذ.

منذ ظهور فكرة «العلاقة المتبادلة بين... الأمن في أوروبا والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط» (وثيقة هلسنكي النهائية، 1975، الصفحات 36-37) وضرورة التعاون بين الاثنين، أصبح الفهم بأن «تعزيز الأمن وتكثيف التعاون في أوروبا من شأنه أن يحفز العمليات الإيجابية في منطقة البحر الأبيض المتوسط" (وثيقة هلسنكي النهائية، 1975، الصفحات 36-37) والتي أصبحت الأساس لمزيد من التطوير للفضاء الأورو-متوسطي من ناحية، وأن فكرة أإسقاط القيم الأوروبية يمكن أن يضيف إلى هذا الأمن المتبادل، من ناحية أخرى.

وبعد مرور ما يقرب من خمسين عاما، وبعد ثلاثة جهود لإضفاء الطابع المؤسسي على العلاقة من خلال (الشراكة الأورو-متوسطية - 1995، وسياسة الجوار الأوروبية - 2004، والاتحاد من أجل المتوسط - 2008)، اكتسب منطق - الأمن والتعاون - دعما متزايدا حتى الآن، غير أنه لا يزال هناك كانت أسئلة حول طرق تنفيذهما.

تهدف هذه الورقة إلى مراجعة وتحديد القضايا الرئيسية المتعلقة بسياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط بناءً على نتائج المسح الذي أجراه المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط في عام 2023 حول «مستقبل سياسة الجوار الأوروبية»، والذي هدف إلى جمع التصورات واستخلاص النتائج بشأن إنجازات

(أو إخفاقات) الأطر الأورو-متوسطية. طلب السؤال السابع الآراء والخبرات فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بـ «الهيكل» في الأطر، وخاصة سياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط.

## عصور مختلفة وأولويات مختلفة

انعكست العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ودول جواره الجنوبي في ثلاث شراكات مؤسسية مختلفة، تمثل كل منها حقبة مختلفة ومرحلة مختلفة من المصالح الأوروبية وعلاقات التفاهم. أدت الشراكة الأورو-متوسطية، المستندة إلى نموذج الحرب الباردة لعملية هلسنكي، إلى إنشاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ونظمت الجوانب المختلفة في ثلاث سلال (السياسية -الأمنية/الاقتصادية- المالية/الاجتماعية-الثقافية)، وكان نهجها الشامل في المقدمة. فمن الشراكة الأورو- متوسطية إلى سياسة الجوار الأوروبية، لم تكن أوروبا تؤسس الاتحاد الأوروبي فحسب، بل واصلت توسيعه أيضاً. وهكذا تم التركيز على مبادئ التنظيم والتوسعة. وبينما كانت سياسة الجوار الأوروبية لا تزال مرتبة رسميًا وفقًا للسلال الثلاث (كما تظهر الاتفاقيات الثنائية)، فإن أولوياتها - في أعقاب تغيرات النظام في أوروبا الوسطى والدول المستقلة حديثًا التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي - كانت «القيم المشتركة، وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والتماسك الاجتماعي» (سياسة الجوار الأوروبية، 2004). ولكن في حين أن الشركاء «المستهدفين» للشراكة الأورو-متوسطية هم البلدان الواقعة على الشواطئ الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط، فقد أرادت سياسة الجوار الأوروبية أن تجتذب إلى الشراكة مجموعة أوسع بكثير من البلدان، التي تختلف إلى حد كبير تاريخياً واجتماعياً وثقافياً. جاء الاتحاد من أجل المتوسط أخيرا ليكمل الشراكة الأورو-متوسطية بركيزة رابعة ذات منفعة متبادلة، حيث عززت المشاريع الستة الرئيسية النهج الإقليمي.

انعكست العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ودول جواره الجنوبي في ثلاث شراكات مؤسسية مختلفة، تمثل كل منها حقبة مختلفة ومرحلة مختلفة من المصالح الأوروبية وعلاقات التفاهم.

## الهيكل – البعد الإقليمي

كان تأطير المنطقة الأورو-متوسطية كمنطقة واحدة خيارًا عقلانيًا، يستند جزئيًا إلى عواقب الاتصالات التاريخية، ومع ذلك، منذ ترسيم الحدود، فقد طرح تحديات: على وجه التحديد، كانت المنطقة في حد ذاتها كبيرة جدًا، فالمناطق الفرعية الأصغر حجمًا لها خصائص ومصالح مختلفة، أو أن البلدان الواقعة جغرافيًا بعيدًا عن شواطئ البحر الأبيض المتوسط لم تتأثر بشكل مباشر، وما إلى ذلك. ومع ذلك، مع تقدم عملية التكامل الأوروبي، بحلول الذكرى السنوية العاشرة للشراكة الأورو-متوسطية، فإن مفهوم المنطقة الأورو-متوسطية أصبح مقبولا ويتم تنفيذه.

بينما في الشمال، أدى تطور الاتحاد الأوروبي كعنصر فاعل موحد إلى جعل تنفيذ مفهوم المنطقة الأورو-متوسطية أمرًا سهلاً نسبيًا، أما في الجنوب، فكان لا بد من دعم وتعزيز البعد الإقليمي والعلاقات «من الجنوب إلى الجنوب» (كما هو متوقع في وثائق الشراكة الأورو-متوسطية). وفي حين كانت هناك بعض أطر التعاون دون الإقليمية في الجنوب، وأبرزها اتحاد المغرب العربي، فإن المشاريع المقترحة في الركيزة الرابعة للاتحاد من أجل المتوسط هي التي يبدو أنها تعمل على تحسين هذه العلاقات (مثل الطريق السريع عبر المغرب العربي، وما إلى ذلك). ويبدو أن الفكرة نفسها تتكرر في «الأنظمة الإقليمية التعاونية» للاستراتيجية العالمية. (الإستراتيجية العالمية، 2016، ص 10، 32).

ومع ذلك، فإن دول الساحل الجنوبي والشرقي ليس لديها تصور «إقليمي» لأنفسها، على

الرغم من الروابط الثقافية- التاريخية- العاطفية بين الدول العربية، والتي يتم استبعاد إسرائيل وتركيا منها، والتي تنقسم بشكل معقد إلى دول مختلفة، بل ومتغيرة على طول خطوط الصدع السياسية والأمنية والاقتصادية.

العلاقة الأورو-متوسطية الحالية ليست بين منطقتين كما قد يبدو، ولكنها داخل منطقة واحدة أكبر (الأورو-متوسطية)، حيث يوجد كيان واحد كبير، الاتحاد الأوروبي والآخرون هناك "بشكل فردي".

وبالتالي، وعلى الرغم من أن الأمر قد يبدو كذلك، إلا أن هذه العلاقة الأورو-متوسطية ليست بين منطقتين، ولكنها تقع ضمن منطقة واحدة أكبر (الأورو- متوسطية)، حيث أن الاتحاد الأوروبي عبارة عن كيان واحد كبير والبقية هناك «بشكل فردي». (على الرغم من وجود حوارات مؤسسية بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، أو الاتحاد الأوروبي واتحاد المغرب العربي، إلا أن هذه الحوارات أقل تطوراً من حيث الجوهر).

تكشف ملاحظة أخرى حول الإقليمية أنه على الرغم من الجهود المبذولة للتكيف مع واقع1 النهج الإقليمي للاتحاد الأوروبي، فإن هذا النهج لا يأخذ في الاعتبار (أو يكون محدودًا للغاية) المناطق الإقليمية المتغيرة، أي أن المناطق التي تم تحديدها لعقود من الزمن قد تنهار و/أو وقد تظهر مناطق جديدة بناءً على التطورات المحلية. حقيقة أن المغرب العربي (جزء لا يتجزأ من منطقة البحر الأبيض المتوسط) يحول الاهتمام بشكل متزايد بعيدًا عن البحر الأبيض المتوسط نحو منطقة الساحل بسبب المخاوف الأمنية (فشل الدولة، والهجرة، والإرهاب، وما إلى ذلك)، (ن. روزا - مارساي، 2022) أو يبدو أن بدء بلاد الشام في تطوير علاقات أقوى مع الخليج العربي (قبل الحرب الحالية في غزة) تدعم هذه الملاحظة. وفي حين أن البحر الأحمر في حد ذاته لا يقع مباشرة على البحر الأبيض المتوسط، إلا أنه متصل عبر قناة السويس، وبالتالي فإن الأزمة الناشئة هناك قد تثبت أيضًا الملاحظة المذكورة أعلاه حول أهمية مرونة الترسيم الإقليمي. على الرغم من أن هناك أيضًا استراتيجيات إقليمية جديدة أصدرها الاتحاد الأوروبي، مثل استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل، و»الحوارات المؤسسية بين الاتحاد الأوروبي والمنطقة»، والتي تنتمي فيها اثنتان إلى الفضاء الأورو-متوسطي (الاتحاد الأوروبي -الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي -اتحاد المغرب العربي) متضمنة أيضًا، ويبدو أن الاتحاد الأوروبي لا يزال يعتمد على المصطلحات الإقليمية المعتادة حتى الآن - مما يجعل القضية أكثر تعقيدًا.

عنصر آخر يتعلق بتعريفات المناطق هو جوار الاتحاد الأوروبي نفسه: تغطي سياسة الجوار الأوروبية منطقتين مختلفتين إلى حد كبير، هما الجوار الشرقي والجوار الجنوبي (سياسة الجوار الأوروبية في الجنوب هي "رهينة" لسياسة الجوار الأوروبية في الشرق، والعكس صحيح). ففي الشرق، يعتبر الشركاء ـ على الأقل من حيث المبدأ ـ أعضاء محتملين في الاتحاد الأوروبي، بينما في الجنوب يتم استبعادهم من هذه الفرصة المحتملة (وهي الانتقادات التي أثيرت من الجنوب منذ إطلاق الشراكة الأورو-متوسطية). ومع ذلك، وبما أن كلا المنطقتين مرتبطتان بالاتحاد الأوروبي، فإن التطورات السياسية الأخيرة في كليهما تشكل تحديًا خطيرًا للاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى توزيع مخصصات أموال الآلية الأوروبية للجوار والشراكة: على وجه التحديد، ما هي عواقب اتفاق روسيا وأوكرانيا؟ ما هي عواقب الحرب الروسية الأوكرانية على سياسة الجوار الأوروبية في الجنوب، وبالعكس، ما هي عواقب الحرب في غزة على سياسة الجوار الأوروبية في الشرق؟ فهل يمكن للوضع السياسي والأمني في جوار أن يعيق عمل الاتحاد الأوروبي أو قدرته على المضي قدما في الجوار الآخر؟

1 . إن المراجعتين لسياسة الجوار الأوروبية في عامي 2011 و2015، والأجندة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط هي أفضل المؤشرات.

## الهيكل - ثنائي و/أو إقليمي

وكما أشار بعض المشاركين في المسح، فإن «صعود سياسة الجوار الأوروبية كأداة رئيسية للعلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي مع جيرانه الجنوبيين قد استلزم تحول التركيز من بناء المنطقة إلى الثنائية... وقد يشير هذا أيضًا إلى أن التركيز تحول ببطء ولكن بلا هوادة بعيداً عن الإطار المتعدد الأطراف للشراكة الأورو-متوسطية ونحو العلاقات الثنائية مع الجيران الجنوبيين كما هو محدد في سياسة الجوار الأوروبية». وقد يعني هذا أيضًا أن العناصر الإقليمية في سياسة الجوار الأوروبية (الاجتماعات الوزارية والبرامج الإقليمية) لم تكن مقنعة ويبدو أنها تتداخل مع البرامج والمؤسسات الإقليمية للشراكة الأورو-متوسطية/ الاتحاد من أجل المتوسط.

تغطي سياسة الجوار الأوروبية منطقتين مختلفتين إلى حد كبير، هما الجوار الشرقي والجوار الجنوبي. فهل يمكن للوضع السياسي والأمني في إحدى دول الجوار أن يعيق عمل الاتحاد الأوروبي أو قدرته على المضي قدما في المنطقة الأخرى؟

منذ البداية، كانت الشراكة الأورو-متوسطية تدير العلاقات على المستويين الثنائي والإقليمي، مع مؤسسات وبرامج إقليمية، في حين بدأت سياسة الجوار الأوروبية على أساس العلاقات الثنائية. وعلى الرغم من أنه تم اقتراح إدراج الشراكة الأورو-متوسطية الثنائية/الإقليمية في البعد الجنوبي لسياسة الجوار الأوروبية، إلا أن هذا بدا مثيرًا للإشكالية منذ البداية، إلا أنه أعطى حافزًا لمواصلة تطوير البعد الشرقي لسياسة الجوار الأوروبية (الشراكة الشرقية). أصبح الاتحاد من أجل المتوسط بمثابة نسخة موسعة من الشراكة الأورو-متوسطية، وذلك من خلال إضافة الركيزة الرابعة للمشاريع الستة الكبرى ذات الاهتمام المشترك، مما يشير من جانب الاتحاد الأوروبي ليس فقط إلى أن الانتقادات التي سبق ذكرها في كثير من الأحيان بشأن «الإملاء الأوروبي» كانت تهدف إلى التغيير، ولكنها تضيف أيضًا إلى الفهم الإقليمي للإطار

كانت الشراكة الأورو-متوسطية منذ البداية تدير العلاقات على المستويين الثنائي والإقليمي، في حين بدأت سياسة الجوار الأوروبية على أساس العلاقات الثنائية. لقد أصبح الاتحاد من أجل المتوسط بمثابة نسخة موسعة من الشراكة الأورو- متوسطية، من خلال إضافة الركيزة الرابعة من المشاريع الستة الكبرى ذات الاهتمام المشترك.

حقيقة أن هناك اختلافًا بين شركاء سياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط، وأيضًا أن سياسة الجوار الأوروبية تغطي منطقتين مختلفتين على نطاق واسع، الجوارين الشرقي والجنوبي، تزيد أيضًا من تعقيد مسألة العلاقات الثنائية مقابل العلاقات الإقليمية، وهذا سبب آخر يبين لماذا ينبغي توضيح التداخلات والاختلافات. (جميع الدول الساحلية/ المطلة على البحر الأبيض المتوسط هي شركاء في الاتحاد من أجل المتوسط، بما في ذلك دول يوغوسلافيا السابقة غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، باستثناء صربيا، ولكن سياسة الجوار الأوروبي/الجنوب لا تزال تفتقر إلى دول مثل تركيا ودول يوغوسلافيا السابقة غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي).

## الجوهر-توزيع العمل؟

وفقاً لنتائج المسح، يعتقد 72% من المشاركين أن التداخل بين البعد الإقليمي لسياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط يسبب ارتباكاً غير ضروري، ويجب على الاتحاد الأوروبي أن يسعى إلى تبسيط آلياته (لكن الآراء تختلف من توحيد الاثنين إلى توزيع واضح للعمل بين الاثنين). (الرسم البياني 1).

**الرسم البياني 1:** س 7a : التداخل بين البعد الإقليمي لسياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط يسبب ارتباكاً غير ضروري، ويجب على الاتحاد الأوروبي أن يسعى إلى تبسيط آلياته

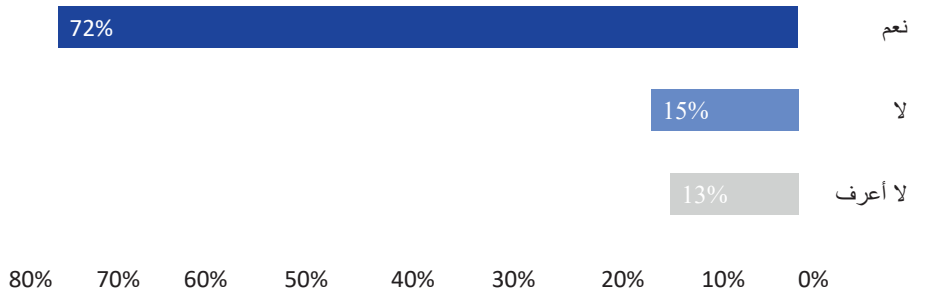


**المصدر:** تم إعداده بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج المسح الأورو- متوسطي يوروميد الرابع عشر

تكافح سياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط، كشراكات مؤسسية، مع رغبة وأمنية الاتحاد الأوروبي في التأثير ليس فقط على الجهات الحكومية، ولكن أيضًا على المجتمعات وأصحاب المصلحة والشركات، وما إلى ذلك.

في حين ذكر بعض المشاركين أن «الاتحاد من أجل المتوسط يتعامل مع الركيزتين الثالثة والرابعة فقط» (وهو رأي شارك فيه العديد من الآخرين)، يبدو أن الموقع الإلكتروني للاتحاد من أجل المتوسط يدعم هذه الفكرة، في حين أنه باستثناء الاجتماعات السنوية لوزراء الخارجية لا يوجد عمليًا أية قضايا سياسية وأمنية مدرجة على جدول الأعمال - وحتى هذه القضايا تتم مناقشتها عادة في سياق قضايا الركيزة الثالثة/ الرابعة. (التقرير السنوي 2022).

يذهب توزيع العمل هذا إلى أبعد من ذلك خاصة في هذه الركائز أيضًا، ولكن إلى حد معين (محدود) في سياسة الجوار الأوروبية أيضًا، عندما تكافح هذه الشراكات المؤسسية مع رغبة وأمنية الاتحاد الأوروبي في إحداث تأثير، ليس فقط على الجهات الحكومية الفاعلة، ولكن أيضًا على المجتمعات وأصحاب المصلحة والشركات، وما إلى ذلك. هناك العديد من البرامج التي يشارك فيها المدنيون، على سبيل المثال برنامج إيراسموس، وما إلى ذلك، حيث يكون التناقض بين «الجهات الفاعلة الحكومية» مقابل «الجهات الفاعلة غير الحكومية» أكثر وضوحًا في مؤسسة آنا لينذ. وقد تجلى هذا التناقض بالفعل في البداية، عندما قررت الجهات الفاعلة التابعة للدولة أن تقوم الجهات الفاعلة غير الحكومية ببناء شبكة والتعاون. وعلى الرغم من أن الأمر قد تم تبسيطه الآن بحيث يقتصر على الدول التي تقدم التمويل لمشاريع الجهات الفاعلة غير الحكومية، فإن آلية كيفية التعاون بين الجهات الحكومية وغير الحكومية ليست سهلة دائمًا.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذا ليس بالضرورة خطأ أي شخص: سيعمل فحص للإدارات الحكومية - داخل الاتحاد الأوروبي وفي الجنوب - على الأرجح على إظهار الاختلافات فيما يتعلق بكيفية وفي أية إدارات يتم التعامل مع الأقسام المختلفة لكل من سياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط. في المجر، على سبيل المثال، تتبع سياسة الجوار الأوروبية إدارة السياسة الخارجية والأمنية المشتركة في وزارة الخارجية والتجارة (MFAT)، التي تنسق مع إدارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن سياسة الجوار الأوروبية في الجنوب، ومع إدارة أوروبا الشرقية في سياسة الجوار الأوروبية في الشرق. الأداة المالية لسياسة الجوار الأوروبية، الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، تنتمي إلى اختصاص نائب وزير الدولة المسؤول عن التطورات الإقليمية والعابرة للحدود. ويتبع الاتحاد من أجل المتوسط إلى إدارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي

نقطة الاتصال المباشرة لأمانة الاتحاد من أجل المتوسط، والتي تقوم بإرسال القضايا والمعلومات ذات الصلة (الاقتصاد والطاقة والثقافة وغيرها) إلى الوزارات ذات الصلة لإيجاد فهم مشترك. تتبع مؤسسة آنا ليند، بسبب محفظتها المحددة، إلى اختصاص وزارة الثقافة والابتكار، ومع ذلك، فإن التمثيل الرسمي للدولة في المجر في اجتماعات مؤسسة آنا ليند – بناءً على اعتبارات عملية – عادة ما يتم تنفيذه من قبل وزارة الخارجية والتجارة.

## الخاتمة

أنشأ الاتحاد الأوروبي شراكات مؤسسية، ليس فقط مع المنظمات الإقليمية، بل وأيضاً مع جاريه المباشرين، الشرق والجنوب. ونظراً لظروف الزمان والمكان المحددة، والإقليمية، ومفهوم النظر إلى الجنوب كمنطقة واحدة واسعة، بدأ العمل الأورو-متوسطي مبكراً. واستناداً إلى الفهم المعقد للأمن أثناء الحرب الباردة وبعدها بفترة وجيزة، حافظت الشراكة الأورو-متوسطية في عام 1995، والتي استكملت لاحقاً لتشمل ستة مشاريع كبيرة، وبالتالي أصبحت الاتحاد من أجل المتوسط في عام 2008، على مجموعة العلاقات الثنائية إلى جانب الإطار الإقليمي الشامل. أما سياسة الجوار الأوروبية، التي تركزت بشكل أساسي على كل من الشرق والجنوب، وفي ظل فكرة نشر المبادئ الأوروبية، فقد ظلت في الأغلب على المسار الثنائي.

على الرغم من الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي للحفاظ على البعد الإقليمي في علاقاته مع الجنوب وتحسينه، إلا أن هذه الجهود لم تكن ناجحة لعدة أسباب - كما يثبت مسح يوروميد 2023. تهدف الملاحظات المذكورة أعلاه إلى الإشارة إلى القضايا الهيكلية والجوهرية الرئيسية التي يتعين معالجتها.

# الفهرس

**المفوضيـة الأوروبيـة** (2003). رسـالة مـن المفوضيـة إلـى المجلـس والبرلمـان الأوروبـي. أوروبـا الأوسـع – الجـوار: إطـار جديـد للعلاقـات مـع جيراننـا الشـرقيين والجنوبيين.

**المفوضية الأوروبية** (2015). مراجعة سياسة الجوار الأوروبية (ENP)

https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/review-european-neighbourhood-policy-enp_en

**خدمـة العمـل الخارجـي الأوروبيـة** (2016). رؤيـة مشـتركة، عمـل مشـترك: أوروبـا أقـوى. اسـتراتيجية عالميـة للسياسـة الخارجيـة والأمنيـة للاتحـاد الأوروبـي.، ص. 10، 32.

https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/eugs_review_web_0.pdf

**خدمـة العمـل الخارجـي الأوروبيـة** (2021). تجديـد الشـراكة مـع الجـوار الجنوبـي. أجنـدة جديـدة للبحـر الأبيض المتوسط

https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/joint_communication_renewed_partnership_southern_neighbourhood.pdf

**خدمة العمل الخارجي الأوروبية** (2021). سياسة الجوار الأوروبية.

https://www.eeas.europa.eu/eeas/european-neighbourhood-policy_en

**وزارة الخارجيـة والتجـارة المجريـة** (2015). اللائحـة التنظيميـة والتشـغيلية لـوزارة الخارجيـة والتجـارة المجريـة.

https://2015-2019.kormany.hu/download/a/64/91000/A%20K%C3%BClgazdas%C3%A1gi%20%C3%A9s%20K%C3%BCl%C3%BCgyminiszt%C3%A9rium%20SZMSZ-e.pdf

**ن. روزا، إي. مارسـاي، فـي.** (2022). مـن تعـاون مجـزأ إلـى نهـج متكامـل - ظهـور منطقـة المغـرب العربـي والسـاحل وعواقبـه علـى الاتحـاد الأوروبـي. ورقـة يورومسكو رقـم 53.

https://www.euromesco.net/publication/from-a-fragmented-cooperation-to-an-integrated-approach-the-emergence-of-the-maghreb-and-sahel-region-and-its-consequences-for-the-european-union/

**الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي** (2011). مراجعة سياسة الجوار الأوروبية – البعد الجنوبي.

https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:52011IP0154

**منظمـة الأمـن والتعـاون فـي أوروبـا** (2015) أسـئلة تتعلـق بالأمـن والتعـاون فـي البحـر الأبيـض المتوسـط، وثيقـة هلسـنكي النهائيـة، ص 36-37.

https://www.osce.org/files/f/documents/5/c/39501.pdf

**الاتحاد من أجل المتوسط** (2008). الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط.
https://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2015/10/ufm_paris_declaration1.pdf

**الاتحاد من أجل المتوسط** (2022). التقرير السنوي 2022.
https://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2023/05/Annual-Report-2022_DIGITAL.pdf

**الاتحاد من أجل المتوسط** إعلان برشلونة، 1995.
https://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2015/10/Declaracion-de-Barcelona-1995.pdf